

في الواجهة

الاستحقاق الداهم الثالث في محادثات



جورة الترمس (تابع)

رداً على رئيس بلدية جورة الترمس روجيه لويس قرقمان («الأخبار»، 2010/12/4):

1- إن العمل في قنوات تصريف مياه الأمطار بدأ قبل حزيران 2010 وتوقف خلال شهر أيار (بسبب الانتخابات البلدية) ثم استؤنف في شهر حزيران. 2- الأخطاء في التنفيذ ظهرت بعد وقت قليل من مباشرة الأعمال، ولو كان هناك إشراف فعلي ومستمر من قبل البلدية لكان فرض على المتعهد عدم التماذي في الأخطاء إلى أن وصل العمل في المشروع إلى أكثر من 80% منه.

3- لم يتوقف العمل إلا بعد تدخل وزارة الأشغال (مشكورة) وبناءً على كتابين وجههما إليها الزميل شربل قرقمان، وهو أحد أعضاء المجلس البلدي، (يمكن إبراز نسخة عنهما عند الطلب) بتاريخ 9 آب 2010 تحت الرقم 5481، وبتاريخ 5 تشرين الأول تحت الرقم 6635.

4- إن الأعمال التي كان المقصود منها خدمة مصلحة التجار والسكان كما صرح رئيس البلدية، جاءت عكس ما أراد، والحقت الأضرار الجسيمة بأصحاب المنازل والمحال التجارية، ويمكن الإطلاع على أرائهم مباشرة. حتى إن أهالي القرى المجاورة تضرروا من هذه الأعمال خلال الصيف، وقد اشتكى الكثيرون منهم ولا يزالون.

5- لو فرضنا أن المشروع نُفذ حتى نهايته، فهو لم يكن يصلح للهدف المنشود، وهو رفع المعاناة عن المواطنين كما قال الرئيس، لأنه يُنفذ على المكان المرتفع عن الطريق لا في الأمكنة التي تتجمع فيها المياه. ويمكن الإطلاع على ذلك ميدانياً، ولهذا السبب يدرس حالياً إمكان تغيير مكان الحفر ليكون ملائماً أكثر.

6- نشكر المتعهد على «تضحّيته» في سبيل البلدية، ولكننا لا نعتقد أنه من العاملين في «جمعية خيرية»، ويمكن سؤاله عن المبالغ التي قبضها حتى هذا التاريخ، وما هو موعود بقيضها لاحقاً. لقد قلت إن المتعهد «ترك المشروع كما هو وذهب» في مقالة السيدة ريتا شهبان بتاريخ 2010/11/26 «والصورة بيّنت ذلك»، فالمقصود منها أن المشروع توقف في أوائل تشرين الأول ولم يتم «تسكير» الحفر حتى تاريخ كتابة هذا الرد. ومن هنا عمد بعض الأهالي قبل مدة إلى تسكير الحفر قرب منازلهم، ولم ينتظروا البلدية أو المتعهد للقيام بذلك.

صحيح أن البلدية لم تحسر كثيراً، ولكن الخسارة هي على وزارة الأشغال نتيجة عدم فعالية المراقبة من قبل البلدية، والخسائر التي لحقت بمصالح أهالي البلدة ألا تهّم البلدية؟ علماً بأن الخسائر مستمرة وقد تؤدي إلى أضرار جسيمة إذا بقيت القنوات مفتوحة كما هي الحال الآن...

روجيه إبراهيم قرقمان (عضو مجلس بلدية جورة الترمس)

في موازاة الجهود

السعودية - السورية

إنجاز تسوية لبنانية حيال

القرار الاتهامي والمحكمة

الدولية، تعبر محادثات

الرئيسين نيكولا ساركوزي

وبشار الأسد اليوم كأحد

مظاهر شراكة باريس، مع

الرياض ودمشق، في رعاية

الاستقرار اللبناني

نقولاً ناصيف

شان زيارتيه الأوليين لباريس منذ انتخاب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عام 2007، تقترن الزيارة الثالثة للرئيس السوري بشار الأسد لها باستحقاق داهم أيضاً. اقتربت زيارته الأولى لباريس في 12 تموز 2008 بإقرار بناء علاقات دبلوماسية سورية - لبنانية لأول مرة في تاريخ البلدين، تبعاً لتعهد كان قد قطعه الأسد لنظيره الفرنسي إبانها. وكان هذا التعهد جزءاً من إعادة بناء العلاقات الثنائية الفرنسية - السورية، إلا أنه كان أيضاً جزءاً من إقرار فرنسي بدور إيجابي لدمشق في رعاية الاستقرار اللبناني بعد اتفاق الدوحة. اجتمع يومذاك في باريس الأسد لأول مرة بالرئيس ميشال سليمان، واتفقا على التبادل الدبلوماسي. وأنت الزيارة الثانية في 12 تشرين الثاني 2009، بعد أربعة أيام على إبحار حكومة الرئيس سعد الحريري النور في 9 تشرين الثاني، على أثر مخاض عسير استمر أكثر من أربعة أشهر. يومذاك قدرّت باريس، كالرياض، الدور السوري في تأليف حكومة الوحدة الوطنية وإزالة العراقيل من طريق تروؤس الحريري لها. وتترامن الزيارة الثالثة للأسد، لباريس اليوم، مع الجهود السعودية - السورية

لإخراج لبنان من مأزق انقسامه الحاد حيال القرار الاتهامي والمحكمة الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وهو ما تعول عليه العاصمة الفرنسية التي لم تشأ، كتركيا وقطر وإيران، التطوُّع كي تكون شريكاً فيها، بل اكتفت بدعم هذه المساعي وترك المبادرة بين يدي الأسد والعاهل السعودي الملك عبد الله. وسلمت مجدداً، كما في عامي 2008 و2009، بالتأثير المباشر للأسد ونظامه في الاستقرار اللبناني.

في الزيارات الثلاث هذه، مثل لبنان بنداً رئيسياً في تطور العلاقات الثنائية الفرنسية - السورية. ومذ استعادت باريس حرارة علاقتها بدمشق بعد انقطاع استمر ثلاث سنوات، هي السنوات الثلاث الأخيرة من ولاية الرئيس جاك شيراك، لم يعد الرئيس السوري يضطلع، في نظرها، بدور سلبي في استقرار الوضع اللبناني، وظلّت باريس تتصرف على أنها معنية هي أيضاً بالمحافظة على هذا الاستقرار.

على نحو كهذا، تتسم الزيارة الثالثة للأسد لنظيره الفرنسي، بناءً على دعوة الأخير، بأهمية خاصة في توقبت يفصح عن قلق باريس من تردّي الوضع الداخلي والانقسام الذي يطبق عليه، من غير أن تتخلّى عن تأكيد ثوابتها حيال لبنان. كان الرئيس الفرنسي زار دمشق بدوره مرتين في 3 أيلول 2008 و6 كانون الثاني 2009، وخلص على مرّ السنتين المنصرمتين من العلاقات الفرنسية - السورية إلى وضع ملفها بين يديه. ومع تأليف الحكومة الفرنسية الجديدة وحلول ميشال إيليو ماري في وزارة الخارجية خلفاً لبرنار كوشنير في 16 تشرين الثاني، ثبت الرئيس الفرنسي ملف علاقاته بسوريا في الإنليزبه لدى الأمين العام للرئاسة الفرنسية كلود غيان والمستشار الدبلوماسي للرئيس جان دافيد ليفيت، وأصبحت الوزارة الجديدة أكثر التزاماً بالسياسة التي ينتهجها الرئيس، ويحصر تطبيقها بمعاوينة الأقربين. ورغم أن كوشنير لم يزر دمشق سوى ثلاث مرات في السنتين المنصرمتين، وآخرها في 23 أيار، لم ينفق

الأسد بالتحاور معه، وفصّل قناة أكثر جدية في تطوير علاقات البلدين عبر غيان وليفيت اللذين قصدا العاصمة السورية ست مرات بين 4 تشرين الثاني 2007 و29 أيار 2010.

تبعاً لمصادر دبلوماسية فرنسية، تتمحور المعطيات المتّصلة بالزيارة الثالثة للرئيس السوري لباريس حول الآتي:

1- تأكيد تطور العلاقات الثنائية بين البلدين، وخصوصاً في نطاقها الاقتصادي، وقد أحرزت في السنتين الماضيتين نتائج ملموسة على صعيد توقيع اتفاقات تعاون متبادل، كان آخرها الزيارة الطويلة لنائب رئيس الحكومة السورية للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري لفرنسا، واللقاءات المسهبة التي عقدها بين 22 أيلول 2010 و26 منه، وجاءت استكمالاً لزيارة رئيس الحكومة فرنسوا فيون لدمشق في 19 شباط، وأدت إلى توقيع عدد من

تفترق باريس عن دمشق في الموقف من المحكمة وتثق بصدقيتها وعدم تسييسها (أرشيف)



ظهرت بوادر انفراج فوصل نائب مساعد كلينتون

مواجهة العدو الإسرائيلي».

ومن التطورات الجديدة أيضاً، انتقال رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع من نفي وجود مساع سورية - سعودية حالياً، إلى القول: «لا اعتقد أن أي مسعى خارجي يمكن أن يحقق أكثر من الضغط على الأفرقاء كافة للحفاظ على السلم الأهلي في لبنان، أما الباقي فهو من عمل اللبنانيين». كذلك رأى أن المؤتمر الصحافي للنائب محمد رعد أمس (تفاصيله صفحة 10) والخطاب السياسي الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ما هما إلا خطوتان «في الاتجاه الصحيح، بخلاف ما يفكر فيه البعض».

كذلك، لفت أمس إعلان الرئيس أمين الجميل أنه تلقى دعوة لزيارة طهران، وتناول الوزارة السابقة نائلة معوض ونجلها ميشال طعمام الغداء على طاولة... السفير الإيراني غضنفر ركن آبادي.

إلا أن كل ذلك لم يخفف من لهجة تلغزيون المستقبل تجاه حزب الله الذي بقي على حذره، وقال نائب أمينه

لمجلس الوزراء، ذكر تلغزيون الجديد أمس أن رئيس الحكومة اجتمع الليلة قبل الماضية مع النائب علي حسن خليل، وتردد أنه اقترح عقد اجتماع قريب للحكومة يبحث فيه بند شهود الزور لكن من بين جدول أعمال عادي، وأن المعارضة السابقة لم تعط رأيها في هذا الأمر.

ومن خارج هذا السياق المستجد، جمعت الصورة مجدداً الرؤساء الثلاثة: سليمان وبري والحريري، للمرة الثانية في 3 أيام، والثالثة منذ عيد الاستقلال، وذلك خلال افتتاح مؤتمر «فكر 9» الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي، والذي تحدث فيه رئيس الجمهورية عن التحديات المطروحة أمام العرب، ذاكرةً منها «تحقيق المواجهة بين ثقافة السلام والفكر النهضوي التنويري، والفكر المقاوم لكل احتلال أو ظلم أو ضيم أو تخلف». ورأى أن المصالحة بين الوطنية اللبنانية والانتماء العربي «ضرورة، للتوفيق بين تطلعنا المشروع

إلى السير في بناء الدولة وبناء الوطن، لا الساحة المفتوحة أو أرض المنازلة، والترام قضايا العرب القومية وأولاهها

الحريري السفير السوري علي عبد الكريم علي الذي تحدث عن تفاؤل كبير لدى الحريري «في ما يخص الجهود السورية - السعودية لإنجاح وفاق وطني لبناني وحلول ترضي الجميع وتنزع فتيل أي أزمة يخطط لاستثمارها في هذا البلد العزيز»، معلناً أيضاً تفاؤلاً بلاده «بأن يتوافق الأفرقاء والإخوة في لبنان على حلول تجنب هذا البلد أي انعكاسات سلبية». وأمل أن «يكون التفاؤل منتجاً في زمن غير بعيد». وقال إن لبنان سيكون في جدول مباحثات الرئيسين السوري بشار الأسد والفرنسي نيكولا ساركوزي، وإن الغيورين على لبنان يعملون لتجنيبه أي توتر لا يخدمه ولا يخدم الأمن في المنطقة. وإن أكد أن أبواب دمشق مفتوحة للحريري و«التشاور قائم والعلاقة طيبة»، قال إن زيارة الأخير لسوريا «تحدد وفق التشاور، وليس لدي علم بموعّد محدد لها».

وفيما أعلن الوزير جان أوغاسبيان أن الحريري بدأ مشاورات مع كل القوى لإزالة العقبات التي تمنع عقد جلسة